١٢٢,٧ بالمئة نمو الحوالات المنفذة عبر منظومة التحويلات الفورية خلال ٢٠٢٣

«المركزي السوري»: ٧,٥ بالمئة معدل النمو الشهري لعمليات الدفع الإلكتروني

الوطن

كشف مصرف سورية المركزي عن نمو قيم التحويلات المنفذة من خلال منظومة التحويلات الفورية بمعدل ١٢٢,٧ بالمئة لعام ٢٠٢٣ مقابل ٨٢,١ بالمئة لعام ٢٠٢٢.

كما كشف المركزي في بيان له عبر وسائل التواصل الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي أنه بلغ متوسط معدل النمو لعمليات الدفع الإلكتروني المنفذة باستخدام منافذ البيع قرابة ٧,٥ بالمئة شهرياً لعام ٢٠٢٤.

منوهاً بأن ذلك يأتي في إطار عمله على التوازي على إعادة حركة الأموال إلى القنوات المصرفية وتفعيل هذه القنوات بالشكل الأمثل ونتيجة لهذه الجهود ارتفع معدل النمو لقيم التحويلات المنفذة من خلال منظومة التحويلات الفورية.

وأكد المصرف المركزي أنه يعمل على إدارة السيولة النقدية من خلال التغذية النقدية المستمرة لقيم رواتب القطاع العام والخاص والمواسم الزراعية إضافة للقيم المقابلة للقطع الأجنبي.

وأوضح المركزي أن هذا يؤكد حيوية الاقتصاد ونشاطه في كل حلقاته من إنتاج واستهلاك وتداول وما يتم من المصرف المركزي هو إعادة توجيه العملية الاقتصادية إلى أطرها السليمة الأمر الذي سينعكس حتماً بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وكان المركزي قد أعلن أن عدد الحسابات المصرفية الجديدة «المفتوحة والمفعلة» في المصارف العاملة قد بلغ نحو ٥٠٠ ألف حساب.

وعلى صعيد تسريع وتبسيط إجراءات الانتشار وتقديم الخدمات المالية على أوسع نطاق بكلفة أقل وإجراءات أبسط لدى المصارف منح المركزي الموافقات اللازمة على العقود المبرمة بين عدد من المصارف وشركات الحوالات الداخلية لتنفيذ حوالات من وإلى الحسابات المصرفية، وإصدار القرار المتعلق بالسماح للمصارف بالتعاقد مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ممن لديهم سجل تجاري أصولي لتنفيذ عمليات السحب والإيداع لديه من المتعاملين من حساباتهم المصرفية وفق ضوابط محددة.

باحث اقتصادي مخضرم يقترح «الطريق الرابع للإعمار»

الحمش: مزيج بين اقتصاد السوق والمخطط.. تقشفي لكنه يهدف لرفع مستوى المعيشة

فضلية: لا طريق رابع ولا خامس ونتادي بطريق ثالث ينسجم مع ظروفنا .. باحث أميركي سورية تملك موارد تجعل دخل الفرد أعلى من بلجيكا!!

جلنار العلي

قال الدكتور في الاقتصاد منير الحمش: «إن الاقتصاد السوري عانى من صعوبات حادة في مطلع الألفية الثانية تمثلت في الإخفاق بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع معظم المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى ازدياد الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وقد أصبحت قضية الإصلاح موضوعاً ملحّاً نتيجة هذا الواقع وما يضاف إليه من ظروف داخلية أيضاً».

ورأى في محاضرة ألقاها أمس في حلقة نقاشية أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية بعنوان «الطريق الرابع للتنمية والإعمار في سورية»، أن التوجه نحو اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية قبل أحداث ٢٠١١، أدى إلى إحداث تحولات في الهياكل الإنتاجية نجمت عنها اختلالات هيكلية، تعمقت خلال الأحداث وحتى الآن بسبب الاضطراب والفوضى اللذين حصلا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها خلقت ظروفاً جديدة في العملية الاقتصادية، تتمثل الآن على سبيل المثال في قوة العمل مما يظهر الحاجة إلى استيعاب البطالة التراكمية، فضلاً عن الأنواع الجديدة من العاطلين وخاصة المنخرطين على نحو ما في أعمال هامشية، وأولئك الذين انخرطوا في الفصائل الإرهابية، ما أعاق عملية التنمية.

وتابع: «ينسحب هذا الأمر على ما تعرضت له القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الصناعي الذي كان يعاني من غلبة الطابع الفردي والعائلي، أصبح الآن يعاني أيضاً من تدمير بعض منشآته وذلك في القطاعين العام والخاص، لذا أصبح من الضروري إعادة تأهيل المنشآت الصناعية، ورسم إستراتيجية جديدة تأخذ بالاعتبار الخصائص البنيوية السابقة، وما طرأ على النظام الصناعي من متغيرات نتيجة الأحداث».

وانطلاقاً من كل ما ذكر، اقترح الحمش نموذجاً تنموياً يسمي «الطريق الرابع للتنمية والإعمار»، الذي يقوم على سياسة المزاوجة بين آليات السوق وآليات التخطيط، بهدف رفع المستوى المادي والثقافي للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية، وأن يكون لهم دور رئيسي في عملية التنمية، لذا لا بد من أن يطرح هذا النموذج برنامجاً يحقق مكافحة الفقر والقضاء على فروقات الدخل والثروة ومعالجة البطالة والجهل، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الذي يترافق مع عدالة التوزيع وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأكد الحمش أن نجاح هذه التوجهات يتطلب من الإدارة الاقتصادية أن تمتلك البوصلة الوطنية الشديدة الحساسية في إدارة وضبط العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال توفير الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي وتوافر قدر كبير من الاعتماد الجماعي على الذات، وتنمية القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، وتركيز الجهود للارتقاء بجودة الصناعات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية، وتطوير القدرات التكنولوجية الذاتية، ولا بد من تدخل الدولة بدرجات متفاوتة، وذلك لدواع أهمها أن السوق غير قادر على سد الفجوات الكبيرة والمزمنة بين العرض والطلب، وعدم قدرة الأفراد على حل المشكلات الكبيرة بمفردهم مثل الفقر والبطالة.

عجز السوق وحده

وبالاستناد إلى التجارب التاريخية في أغلب بلدان العالم الثالث، يرى الحمش أنها أثبتت أن التنمية المستقلة هي الطريق السليم للوصول إلى نخبة حقيقية، والاستقلالية في الطريق الرابع لا تعني الانكفاء والانعزال، إنما تعني توفير قدر أكبر من حرية الفعل للإرادة الوطنية في مواجهة عوامل الضغط التي يفرزها النظام الرأسمالي العالمي، كما أثبتت التجارب التنموية في تلك البلدان أن السوق وحده بما فيه من قوانين وآليات ومبادرات فردية، لا يستطيع تحقيق التنمية، كما أن التخطيط المركزي المستند إلى الدولة ومؤسساتها وقوانينها وآلياتها وحده، لا يستطيع أن يحقق التنمية أيضاً، لذا فإن المطلوب إيجاد نوع من التنسيق والتزاوج بين السوق وآلياته والدولة ومؤسساتها من أجل الخروج بنظام يستطيع أن يحشد كل الموارد البشرية والمادية للبلاد، ويوجهها نحو تنفيذ برنامج تنموي شامل ومتوازن ومستدام، يمكن الاقتصاد من تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معاً.

وأكد الحمش أن نجاح هذه التوجهات يتطلب من الإدارة الاقتصادية أن تمتلك البوصلة الوطنية الشديدة الحساسية في إدارة وضبط العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال توفير الحد الأدنى من قوى الدفع ذاتي، والتركيز على ربط الصناعة بالإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني)، والتركيز على استخدام المواد المحلية الأولية، وتوطين التكنولوجيا المتطورة، والتوازن بين الصناعات التي تحتاج إلى رأسمال كبير وتلك التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، والتوجه نحو إنتاج وسائل الإنتاج، إضافة إلى الاهتمام بالصناعات التصديرية.

على أن يركز القطاع العام على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية الكبيرة، فتلك المشروعات لها تماس مباشر بالأمن القومي ولا يجوز إعطاء أي فرصة لينفذ الأجنبي إليها.

نموذج تقشفي

ولم يتغاض الحمش عن وجود صعوبات كبيرة تواجه الطريق الرابع وهي متوقعة لكونه يهدد مصالح بعض القوى في الداخل والخارج، وأهمها بزوغ وتنامي دور ونفوذ قوى الرأسمالية والليبرالية الجديدة العالمية وممثلي هذه القوى في الداخل، من رجال الأعمال وأصحاب الثروات الجدد بمن فيهم السماسرة والوسطاء وممثلو الشركات العملاقة المتعددة الجنسية، متابعاً: «شروط نجاح النموذج أولها شرط تعميم ثقافة التنمية، وثانيها إدراك حجم الصعوبات التي ستواجه هذا النموذج والاستعداد لمواجهتها، وبالتالي تحمل تكلفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة أنه يفرض شيئاً من التقشف، ويحارب الهدر والإسراف والمظاهر السطحية، وبوقف أو بحد من استيراد السلع الترفيهية، أما الشرط الثالث فيتمثل بإعادة تركيب الإدارة الاقتصادية وإقامتها على أسس جديدة تعكس التحالف الاجتماعي السياسي الذي يؤيد توجهات الطريق، ويضاف إلى ذلك شرط تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة، التي تعد أحد مكونات الطريق الرابع، والاستعداد لمواجهة الممارسات والضغوط التي سوف يقوم بها أعداء هذا الطريق في الخارج الإقليمي والدولي».

الطريق الرابع غير موجود

وحاور الدكتور الحمش الدكتوران في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عابد فضلية وغسان إبراهيم، حيث اعتبر الدكتور فضلية في ختام المحاضرة أن تعثر التنمية والتطور ناجم عن سوء إدارة الموارد، حيث قال باحث أميركي إعلامي واقتصادي إن سورية تمتلك من الموارد ما يجعل متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من متوسط دخل الفرد السنوي في بلجيكا وهولندا، معتبراً أنه لا يوجد لا طريق رابع ولا خامس، ففي الواقع الراهن لا يوجد إلا طريق أول هو طريق الرأسمالية، علماً أنه لا يوجد حالياً أي رأسمالية صافية في العالم، وطريق ثان هو الاشتراكية وأيضاً لا توجد دولة فيها نظام اشتراكي صاف كما هو نظرياً، وهناك طريق ثالث يقوم وفق نماذج متعددة فهو موجود بما يتناسب مع ظروف سورية وهو ما تتم المناداة به، علماً أن هذا الطريق لا ينفذ بأمانة.

ورأى فضلية أن الرأسمالية أصبحت حالياً اقتصاد سوق اجتماعي، ففي الدول الاسكندنافية والاشتراكية توجد عناية بالاقتصاد المادي وبالجانب المادي، فهناك اقتصاد سوق حر «ليبرالي» وجانب اجتماعي مغطى بنسبة ٨٠-٩٠ بالمئة، علماً أن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي طرح في فترة ما قبل الأزمة عام ٢٠٠٥ هو نموذج مهم جداً ومتطور، وقد كان مرفقاً بشروط أهمها مراعاة الجانب الاجتماعي وفق بنود محددة، وقد تم وضع الخطة الخمسية العاشرة وكانت فيها لمسات من اقتصاد السوق الاجتماعي، ولكن ما حدث أنه تمت العناية باقتصاد السوق ودفعه فأصبح اقتصاداً حراً فوضوياً من دون لحظ الجانب الاجتماعي إلا بالحد الأدنى.

من جهته رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور غسان إبراهيم، أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل، إضافة تشريع جديد إلى اللوحة المكونة من الأنظمة الاقتصادية الخمسة وهي: المشاعية والعبودية والرأسمالية والاشتراكية والإقطاعية، فمجرد التفكير بذلك هو أمر مخيف، فكيف يمكن اختراع نموذج للتنمية مختلف عن كل ما هو موجود؟!

ووجه بعض الملاحظات على ما تقدم به الدكتور منير الحمش، فمن وجهة نظره كان يجب على الأخير الحكم على كل التجارب بالإخفاق حتى لو لم تخفق قبل أن يقترح نموذجاً جديداً، وذلك لإضفاء الشرعية والمنطقية على مقترحه، مضيفاً: لكن من يجرؤ على القول: إن تجربة النمور الآسيوية أو الاشتراكية الصينية قد أخفقت؟

المياه تفرد أوراقها أمام الحكومة

٤٥ بالمئة من عبوات المياه تذهب للمنشآت السياحية و٣٠ مليار ليرة المبيعات لها في الربع الثاني

هناء غانم

استجابت وزارة الصناعة لطلب حكومة تصريف الأعمال بضرورة موافاتها بمذكرة حول واقع العمل في الشركة العامة لتعبئة المياه ومدى تلبية حاجة السوق المحلية من المياه المعدنية والمقترحات لزيادة الطاقات الإنتاجية وعمليات الاستجرار من القطاع العام.

«الوطن» حصلت على بعض التفاصيل بالمذكرة التي وضحت في البداية واقع العمل في الشركة التي يتم إنتاج المياه فيها من خلال أربع وحدات إنتاجية وهي بقين بخطي إنتاج سعة ١,٥ ليتر وبطاقة إنتاجية يومية تصل إلى ١٦ ألف جعبة سعة ١,٥ ليتر يومياً، ونبع الفيحة الذي يعمل بثلاثة خطوط بطاقة للخط الأول تصل إلى ٨ آلاف جعبة سعة ٠,٥ ليتر أو ١٤ ألف جعبة سعة ١,٥ ليتر يومياً، في حين طاقة الخط الثاني تصل إلى ٥ آلاف عبوة يومياً، أما الخط الثالث فإنتاجه مرهون حسب العبوات المرتجعة، إضافة إلى آلة لتعبئة المياه البلاستيكية بطاقة إنتاجية ١م مكعب في الساعة بنحو ٢٧ ألف قاسة يومياً، ونبع الدريكيش وفيه ثلاثة خطوط الأول طاقته تصل إلى ١٤ ألف جعبة سعة ١,٥ ليتر يومياً وخطا إنتاج طاقتهما ١١ ألف جعبة سعة ٠,٥ ليتر يومياً، وأخيراً نبع السن والطاقة الإنتاجية للخط نحو ١٢٥٠٠ جعبة أي ١,٥ ليتر أو ٧٦٠٠ جعبة سعة ٠,٥ ليتر يومياً.

وأوضحت المذكرة أن إجمالي الإنتاج المخطط والفعلي يقدر بـ٨٠١١٠ جعبات نفذ منها ٥١٠٧٦ جعبة أي بنسبة تنفيذ إجمالية بلغت ٦٤ بالمئة، وتم تنفيذ المنفذ حسب السعة والإنتاج حيث تم التخطيط لإنتاج مياه لسعة ١,٥ ليتر ٦٠ مليون جعبة نفذ منها بنحو ٤٠ مليوناً أي بنحو ٦٧ بالمئة، في حين تم التخطيط لإنتاج ١٠٠,١ ملايين جعبة سعة ٠,٥ نفذ منها ١٠ ملايين جعبة ما يعادل ٩٠ بالمئة، كما خطط لإنتاج ١٠,١ ملايين عبوة سعة ٥-١٠ ليتر نفذ منها ١٧٩ ألف عبوة أي بنسبة ١٥ بالمئة، أما العبوة التي سعتها ١٨,٩ ليتراً فقد خطط لإنتاج ٧٥ ألف عبوة أنتجت الشركة ٨١ ألفاً بنسبة ١٠٩ بالمئة، وبلغ المخطط لإنتاج ٩٩٢ ألف كاسة نفذ منها ١٤٦ كاسة أي بنسبة تنفيذ ١٤ بالمئة.

وحول توزيع المبيعات حسب الزبائن خلال الربعين الأول والثاني ٢٠٢٤ بينت المذكرة أن الشركة في الربع الأول وزعت ١٢ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية و٨٤ بالمئة للسورية للتجارة و٠,٤ بالمئة للمنشآت السياحية إضافة إلى ٠,٣ بالمئة لصالات المؤسسة و٤ بالمئة للقطاع الخاص، أما في الربع الثاني فقد بلغت ٧ بالمئة للمؤسسة العسكرية و٤٢ بالمئة للسورية للتجارة و٤٥ بالمئة للمنشآت السياحية في حين بلغت ٥١ بالمئة في صالات المؤسسة و٥ بالمئة للقطاع الخاص.

وأشارت المذكرة إلى أن قيمة المبيعات للمنشآت السياحية لغاية الربع الثاني نحو ٣٠ مليار ليرة، مع الإشارة إلى أن الكمية المبيعة للمنشآت لم ينعكس بأي نقص للمادة في السوق كونه يباع من المؤسسة السورية للتجارة وأن الشركة لديها الإمكانية لتلبية طلبات السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية خصوصاً بعد التوجيه بالعمل بثلاث ورديات، مع الإشارة إلى أن السورية للتجارة خفضت استجرارها من الشركة.

وحول المقترحات لزيادة الطاقات الإنتاجية، أكدت المذكرة ضرورة تحسين الواقع الفني لخطوط الإنتاج الحالية في الوحدات الإنتاجية لإزالة كل الاختناقات التي تواجه العملية الإنتاجية والوصول إلى الطاقات الإنتاجية التصميمية لتلك الخطوط وهو ما يتم العمل عليه حالياً في وحدتي /بقين والفيحة/، حيث تم التعاقد على آلتين لتستيف ولف وحزم للخطين الأول والثاني في وحدة بقين بقيمة ٧٤٠ ألف دولار وعلى آلة شطف وتعبئة وإغلاق للخط الثاني بقيمة ٤٤٥ ألف دولار وهي قيد التوريد حالياً، متوقعة تحسن الواقع الإنتاجي في وحدة بقين حالما يتم تركيب هذه الآلات بنسبة تتراوح ٥٠ و٦٠ بالمئة من الطاقة الإنتاجية.

وأشارت إلى إعداد دراسة جدوى فنية اقتصادية لاستبدال خط ٠,٥ ليتر في وحدة الدريكيش بطاقة إنتاجية ٢٠٠٠ عبوة في الساعة، ومؤخراً تم توجيه الشركة العامة لتعبئة المياه لتوجيه الوحدات الإنتاجية للعمل بواقع ثلاث ورديات عمل يومياً بدلاً من ورديتين لزيادة الإنتاج خلال الفترة القادمة وتلبية الطلب في السوق.

وبينت المذكرة أن الشركة بحاجة إلى عمالة في وحدتي بقين والفيحة لاستثمار كامل الطاقة الإنتاجية لخطوط الإنتاج وهو ما يتم العمل عليه حالياً من خلال عملية إعادة توزيع العمالة في الشركات الصناعية العاملة المتوقفة، وتم تأكيد ضرورة حل التشابكات المالية مع السورية للتجارة وتسديد الديون المترتبة عليها للشركة لتأمين السيولة اللازمة لتنفيذ خطط التجديد والاستبدال لتحسين الواقع الإنتاجي.

كما أشارت المذكرة إلى أهمية تطوير آليات البيع لدى مؤسسات القطاع العام المسوقة لمادة المياه وهي السورية للتجارة والاجتماعية العسكرية للوصول بالمنتج إلى كل منافذ البيع الموجودة في السوق وبالأسعار الرسمية الصادرة عن الشركة ومراقبة حركة البيع في تلك المنافذ من خلال الموزعين المعتمدين والمنافذ التابعة لها بشكل مباشر، كذلك الانتظام بالاستجرار على مدار أشهر العام، إذا إن تراجع الاستجرار خلال أشهر الشتاء ينعكس سلباً على الواقع الإنتاجي في الشركة، مطالبة بالمرونة والصلاحية في بيع منتجاتها بالطرق التي تراها مناسبة وتلبي حاجة السوق وذلك في حال عدم قدرة المؤسسات المسوقة على تسويق كامل حصتها من الإنتاج على مدار العام.

انخفاض طفيف على أسعار الذهب محلياً..

جمعية الصاغة تنبه: مخالفات مالية وإغلاق ١٠ أيام لمن يخالف التزام الربط الإلكتروني وإعطاء فاتورة نظامية

الوطن

انخفض سعر الذهب في السوق المحلية ٥ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي سجله أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق يوم أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع بمليون و١٠ آلاف ليرة وسعر شراء بمليون و٩ آلاف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٦٥٧١٤ ليرة وسعر شراء ٨٦٤٧١٤ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٦ مليوناً و٤٠٠ ألف ليرة وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و٣٠٠ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالرابط الإلكتروني وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة كيو آر على أن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، مشيرة إلى أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقامها المخصصة.

وأوضحت الجمعية أن أي مخالفة التزام بالربط الإلكتروني وإعطاء فاتورة نظامية عليها QR وختم الجمعية واستيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي تعرض الحرفي للمخالفات المالية وإغلاق المحل لمدة ١٠ أيام، مشيرة إلى قيام دوائر المالية بالتجوال على الفعاليات لمراقبة عمليات الربط الإلكتروني واستيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي، مذكرة بأنهي المفرق بضرورة تسديد ما تم استيفاؤه من رسم إنفاق استهلاكي عند عمليات البيع إلى الدوائر المالية وحتى العاشر من الشهر الجاري ضمناً.

استقرت أسعار الذهب الإثنين ٢ أيلول بعد أن هبطت ١ بالمئة في الجلسة السابقة، إذ أشارت بيانات التضخم في الولايات المتحدة إلى أن الفيدرالي الأميركي من المرجح أن يتجه لخفض أسعار الفائدة بأقل من المتوقع هذا الشهر.

عالمياً

واستقر سعر الذهب عالمياً في المعاملات الفورية عند ٢٥٠٢,٨٩ دولاراً للأونصة بعد أن سجل أدنى مستوى في الجلسة عند ٢٤٩٤,١٥ دولاراً يوم الجمعة. ومع ذلك، سجل الذهب مكاسب شهرية في آب.

وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب بنسبة ٠,٣ بالمئة إلى ٢٥٣٥ دولاراً، مع ميل أسعار الذهب الذي لا يدر عائداً للارتفاع عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ٢٨,٨٩ دولاراً للأونصة. واستقر البلاتين تقريباً عند ٩٢٦,٨٠ دولاراً للأونصة وزاد البلاديوم ٠,٣ بالمئة إلى ٩٦٨,١٨ دولاراً للأونصة.